



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الاثنين

22 فبراير 2021





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



هيئة حقوق الإنسان

خلال إطلاق سلسلة البرامج التدريبية المشتركة بين هيئة حقوق الإنسان ومؤسسة الوليد للإنسانية العواد: حماية حقوق الإنسان مسؤولية جميع القطاعات والمؤسسات والأفراد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 رجب 1442 هـ - 22 فبراير 2020م
<https://www.alriyadh.com/1871010>

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد أن حماية حقوق الإنسان مسؤولية تقع على عاتق جميع قطاعات الدولة والمؤسسات والأفراد، وأن المملكة تعملُ وبدعمٍ مستمرٍ من القيادة على دعم جهود حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال اتخاذ ما يلزم من قرارات وأنظمة، جاء ذلك خلال إطلاق الهيئة ومؤسسة الوليد للإنسانية اليوم سلسلة البرامج التدريبية والورش المشتركة في إطار مذكرة التعاون الموقعة بين الجانبين بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة لمياء بنت ماجد آل سعود الأمين العام وعضو مجلس أمناء مؤسسة الوليد للإنسانية، التي يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال، ومشاركة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخبراء دوليين ومحليين، بالتزامن مع اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية. ويأتي "البرنامج التدريبي عن النظام الدولي لحقوق الإنسان ونطاق تطبيقه" في مقدمة البرامج المزمع تنفيذها، والذي يستهدف تعزيز قدرات ممارسي القانون في مجالات حقوق الإنسان.

وقال العواد: إن الهيئة على استعداد للتعاون مع كافة المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان بما يعزز الجهود ويحقق التطلعات والأهداف فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. مبيناً أن الهيئة تستهدف من مثل هذه البرامج إدماج نهج حقوق الإنسان في عمل المختصين بملفات حقوق الإنسان لتعزيز تفاعلهم مع آليات حقوق الإنسان وفهمها وبناء القدرات للتفاعل معها.

من جهتها قالت صاحبة السمو الملكي الأميرة لمياء بنت ماجد آل سعود: "نؤمن إيماناً راسخاً في مؤسسة الوليد للإنسانية بأهمية تمكين ودعم المرأة في كافة القطاعات. وإذا ما عدنا للوراء قليلاً، نرى بأن العمل في المجال القانوني كان مقتصرراً على الرجال في معظم أنحاء عالمنا العربي، وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. وعلى الرغم من أننا أحرزنا تقدماً كبيراً، ينبغي مواصلة الجهود لدعم حق المرأة بالعمل في القطاع القانوني كمحاميه وقاضيه بكل حرية ومهنية".

ويستعرض البرنامج التدريبي "النظام الدولي لحقوق الإنسان ونطاق تطبيقه" على مدى يومين القانون الدولي والوطني لحقوق الإنسان، والتزامات الدول تجاه حقوق الإنسان، ومفاهيم ومصطلحات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الإطار الوطني. كما سيلقي نظرة عامة على أجهزة الأمم المتحدة والآليات والمعاهدات والبروتوكولات الرئيسية، وتفاعل المملكة معها، بالإضافة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الإطار القانوني، والمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين في تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإنفاذ القانون وإدارة العدالة على المستوى الوطني.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«التنفيذ» تباشر أحكام تحكيم ومحاضر صلح بإجمالي مبالغ

7.6 مليارات ريال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 رجب 1442 هـ - 22 فبراير 2020م

<https://www.alriyadh.com/1871075>

باشرت محاكم التنفيذ في المملكة، 75 ألف حكم تحكيم ومحاضر صلح، بإجمالي مبالغ 7.6 مليارات ريال، خلال الخمس سنوات الماضية.

وأكدت وزارة العدل أن هذه الأرقام تعكس حجم الدعم الحكومي والتشريعي والقضائي الذي تحظى به الوسائل البديلة لتسوية النزاعات عبر استحداث وإصدار عدد من الأنظمة كنظام التنفيذ، والتحكيم الجديد، والمنافسات، إلى جانب حزمة من الأوامر السامية الداعمة للتحكيم والوساطة نظراً لثوره الكبير في انتعاش الحياة التجارية وتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي على الدخول في استثمارات كبيرة وفي علاقات تجارية واسعة.

قوة التنفيذ

وأوضحت الوزارة، أن إجمالي طلبات أحكام المحكمين ومحاضر الصلح التي باشرتها محاكم التنفيذ بلغت 75 ألف حكم ومحاضر، بإجمالي مبالغ 7.6 مليارات ريال، موزعة على 25 ألف حكم تحكيم بقيمة 4.7 مليارات ريال، و50 ألف محاضر صلح بقيمة 2.9 مليار ريال، مؤكدة أن هذه الأرقام تعكس قوة التنفيذ الفاعل في محاكم التنفيذ بالمملكة لأحكام التحكيم المحليّة الصادرة من المركز السعودي للتحكيم التجاري وأحكام التحكيم الأجنبية.

ارتفاع تنفيذ أحكام التحكيم

كما كشفت وزارة العدل عن ارتفاع تنفيذ أحكام التحكيم خلال الخمس سنوات الماضية إلى أكثر من 860 %، حيث بلغت الأحكام المنفذة في 1437 هـ 930 حكماً، مقابل 8946 حكماً في العام الماضي 1441 هـ، مؤكدة حرص الوزارة على تطوير الإجراءات لضمان سهولة وجودة الإجراءات المنظمة لنظر الطلبات المتعلقة بالتحكيم في المحاكم سواءً لأحكام التحكيم الأجنبية والوطنية المحلية.

أتمتة المصالحة

وفي هذا الصدد أكد وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون المحاكم المشرف على مركز المصالحة فضيلة الشيخ سليمان بن عبدالكريم العليان أن الوزارة من خلال مبادراتها وخططها التطويرية سعت إلى تعزيز صناعة المصالحة والوساطة في المملكة وإشاعة ثقافة الصلح في المجتمع من خلال نوافذها الإعلامية وبرامجها عبر وسائل التواصل، كما قامت بتطوير ورفع مستوى جودة إجراءات المصالحة من خلال تدشين مركز المصالحة، وأتمتة عملية الصلح عن طريق منصة "تراضي"، وتوفير المصلحين المؤهلين والمتخصصين، مما ساهم بتسهيل استخدام وسيلة الوساطة والمصالحة كبديل مناسب لكافة فئات المجتمع.

وسائل أكثر فاعلية

وبيّن أن خيار اللجوء للمصالحة والوساطة يعد من أكثر الخيارات فاعلية لحل النزاعات وإيصال الحقوق لأصحابها بتراضي جميع الأطراف مما يحقق العدالة الناجزة ويقلل من التكاليف والآثار الناتجة عن النزاع والتي تحصل غالباً عند اللجوء إلى القضاء مع وجود الضمان القانوني لتنفيذ محاضر الصلح باعتباره سنداً تنفيذياً قابلاً للتنفيذ لدى محاكم التنفيذ وغير قابل للاعتراض أو الطعن كما نصّت عليه الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من نظام التنفيذ.

مهنية وجودة وسرية

وأوضح أن مركز المصالحة في وزارة العدل وضع على عاتقه الالتزام بمبادئ المصالحة كالمهنية والجودة والسرية والحيادية، مبيّناً أن اختصاصات المركز تتوزع بين عدة مسارات هي: الأحوال الشخصية، والتجاري، والجزائي، والحقوق والمروري، وغيرها، ويمكن للمستفيد التقدم بطلب صلح من خلال منصة "تراضي" taradhi.moj.gov.sa

لتم خدمته عن طريق الجلسات الحضورية أو الجلسات المرئية عن بعد حسب نوعية القضية والآلية المناسبة لمداولة الصلح فيها، ليتم بعد ذلك إصدار وثيقة محضر الصلح واعتمادها إلكترونياً.

التحكيم التجاري

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري الدكتور حامد ميرة أن المركز السعودي للتحكيم التجاري كونه الممثل الرسمي للمملكة في مجال التحكيم محلياً ودولياً، يقدم خدمات بدائل النزاعات المتمثلة في التحكيم المؤسسي والوساطة وفق أفضل المعايير المهنية العالمية باللغتين العربية والإنجليزية، ويلتزم بتقديم خدمات مهنية وشفافة وسريعة لبدائل تسوية المنازعات، مشيراً إلى دور المركز في رفع مستوى الوعي في هذا المجال وإيجاد بيئة آمنة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

الاختيار الأول للمستثمر

وعدّ الدكتور ميرة التحكيم أحد أكثر الوسائل تفضيلاً لدى المستثمرين لتسوية المنازعات نظراً لما يتمتع به من قوة نفاذ في أحكام التحكيم الصادرة منه والتي تعدّ أحكاماً نهائية غير قابلة للاستئناف، مبيناً أن التحكيم يتمتع أيضاً بالسرية والخصوصية بحكم طبيعة المنازعات التجارية التي تتطلب عدم إتاحة المعلومات الخاصة بالكيانات المتنازعة، وبالسرية والمرونة، إلى جانب ما يتيح التحكيم للأطراف المتنازعة من خيارات أوسع وحرية في التحكم في التفاصيل ذات العلاقة بتسوية المنازعات، فضلاً عن فاعلية تنفيذ أحكام التحكيم محلياً ودولياً.

بيئة استثمار آمنة

وأكد أن من أهم العناصر والمقومات الأساسية لضمان بيئة استثمار آمنة ومناخ مستقر في المعاملات التجارية يكمن في سرعة الفصل في المنازعات، لذلك اعتمدت العديد من الدول الجاذبة للاستثمار التحكيم كضمانة إجرائية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ومنها المملكة التي عززت من متانة المنظومة الاقتصادية في المملكة من خلال العمل على تطوير المنظومة العدلية وفي مقدمتها التحكيم، منها نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة الذي اشتمل على العديد من الأحكام التي تساهم في توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية كما أن نظام التحكيم الجديد يعد نقلة تشريعية نوعية فاعلة.



النائب العام يأمر بالقبض على شخص اعتدى على فتاة في

حفر الباطن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 رجب 1442هـ - 22 فبراير 2020م

<https://www.alriyadh.com/1871083>

صرح مصدر مسؤول في النيابة العامة بأنه صدر أمر معالي النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب بالقبض على شاب قام بالاعتداء بالضرب على فتاة في محافظة حفر الباطن، وإحالاته إلى الدائرة المختصة بفرع النيابة للتحقيق معه، واستدعاء أطراف القضية لضبط إفاداتهم وشهاداتهم.

ويأتي هذا الإجراء بعد رصد المحتوى من مركز الرصد النيابي، ووفقاً للمواد (13 و15) من نظام الإجراءات الجزائية. وقال المصدر المسؤول: إن النيابة العامة لن تألو جهداً في ملاحقة وتجريم العابثين بالنظام العام والمعتدين على حريات وحقوق الآخرين، وتطبيق الإجراءات النظامية بحقهم بكل حزم، ولن تتهاون مع مرتكبي هذه الجرائم، وستطبق بحقهم العقوبات المشددة التي تزرعهم وتردع غيرهم.

55% من المغردين السعوديين يتفاعلون مع قضايا المجتمع

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 رجب 1442 هـ - 22 فبراير 2021م

<https://www.al-madina.com/article/719616>

المدينة - الرياض

أجرى المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام استطلاعاً لآراء المواطنين حول تفاعل المغردين السعوديين مع القضايا المجتمعية والوطنية.

وشارك في الاستطلاع عينة عشوائية بلغت (1730) مواطناً من مختلف مناطق المملكة، مثلت نسبة الرجال (68%) والنساء (32%)، وتم تنفيذ الاستطلاع خلال 24 ساعة عبر منهجية علمية اعتمدت على المقابلة الهاتفية المباشرة مع المشاركين في الاستطلاع.

وجاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالي:

54% من السعوديين يستخدمون أو يتابعون ما يُنشر في منصة تويتر، بينما 46% غير مستخدمين لتويتر، مع ملاحظة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب الجنس.

2 يرى غالبية المواطنين من مستخدمي تويتر أن تفاعل المغردين السعوديين مع القضايا المجتمعية والوطنية يُعد (إيجابياً) بنسبة بلغت 55%، بينما بلغت نسبة من يرون أنه تفاعل (محايد) 19%، أما من يرون أنه تفاعل (سلبي) فقد مثلت نسبتهم 11%، و14% لا يعلمون عن ذلك.

3 السعوديون في منصة تويتر يهتمون أولاً بمتابعة (القضايا الاجتماعية) بنسبة بلغت 25%، ثم (القضايا الاقتصادية) بنسبة 18%، ثم الموضوعات الرياضية بنسبة 14%، يلي ذلك القضايا التعليمية بنسبة 13%، والقضايا السياسية والدولية بنسبة 10%، وبرامج رؤية المملكة 2030 بنسبة 10%، ثم القضايا الأمنية وموضوعات الترفيه والسياحة بنسبة 5% لكل منها.

4 يُلاحظ تنوع في أنواع الحسابات التي يفضل السعوديون متابعتها في تويتر، حيث جاءت الحسابات الإخبارية أكثر الحسابات متابعة بنسبة مثلت 28%، والحسابات المتخصصة في موضوعات محددة مثل التعليم والطب وغيرها بنسبة 25%، والحسابات الحكومية بنسبة 23%، وحسابات الأفراد والشخصيات العامة بنسبة 21%، والحسابات الأخرى بنسبة 2%.

الاستطلاع بلغه الأرقام

1730 مواطناً حجم العينة

54% يتابعون تويتر

25% متابعة القضايا الاجتماعية

18% القضايا الاقتصادية

14% الموضوعات الرياضية

13% القضايا التعليمية

10% القضايا السياسية والدولية

10% برامج رؤية 2030

5% القضايا الأمنية والترفيه والسياحة

العنزي : المملكة وبكل حزم تصدى لـ "الاتجار بالأطفال" الأصغر سنًا عرضة أكثر لأنواع معينة من العنف.. وتختلف المخاطر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 رجب 1442 هـ - 22 فبراير 2021 م
<https://www.al-madina.com/article/719549>

عادل القرني - الرياض
يمثل "الاتجار بالأطفال"، أحد النواتج السلبية المترتبة على مشكلة "العنف الأسري"، وهي أحد أضلاع أخطر الجرائم بعد المخدرات والسلاح؛ حيث تجد هذه الجريمة البينة الخصبة نتيجة انهيار البنية المجتمعية والتفكك وتمزق شخصية الطفل قبل بنائها؛ فتتفاقم الخطورة الإجرامية التي تهدد كامل المجتمع.
وتجاوبًا مع هذا الخطر، حرصت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على مكافحة هذه القضايا، واتخاذ كل السبل الكفيلة بضمان حقوق الأطفال من خلال توفير حياة كريمة لهم.
وفي هذا السياق، قال المتخصص في علم الاجتماع الأسري ورئيس جمعية "أسرتنا" الدكتور حسن العنزي: الاتجار بالأطفال واستغلالهم، أحد الانعكاسات التي تنتجها قضايا العنف الأسري على مختلف أشكاله سواء الجسدي والنفسي، وجميع الأطفال لهم الحق في الحماية من العنف والاستغلال والإيذاء.
المخاطر ترتبط بالعمى وأضاف: "هناك علاقة بين السن والتعرض للخطر، حيث أن الطفل الصغير في العمر يعتبر أكثر تعرضًا لأشكال معينة من العنف، ومخاطرها تختلف مع التقدم في العمر."
دوافع مختلفة وأردف "العنزي": "هناك عدة دوافع وراء ظاهرة الاتجار بالأطفال؛ منها الاستغلال الجنسي، التشغيل الإجباري، العنف الأسري، الفقر، البطالة، النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، وكلها من أسباب هذه الجريمة."
ولفت إلى أن تشغيل الأطفال في سن مبكرة يؤدي إلى حرمانهم من مواصلة تعليمهم وتدني تحصيلهم العلمي؛ حيث أنهم لا يهتمون بدراساتهم، من أجل التفرغ لعملم كمعاونين على الهامش للذين يكبرونهم عمرًا، مما ينتج عنه قلة تجربة وتعليم للأطفال، والنتيجة تزيد نسبة الأمية.
واستطرد "العنزي": "الاتجار بالبشر بشكل عام يعتبر جريمة، وتزداد خطورتها إذا كانت تخص الأطفال، لذلك تصدى المجتمع الدولي لهذه المشكلة من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات من أجل مكافحة هذه الجريمة والوقوف ضدها، ودعم ضحاياها ودمجهم مع بقية أقرانهم."
جهود حكومية

وأشار المتخصص في علم الاجتماع الأسري، إلى أن للمملكة العربية السعودية جهودًا ملموسة ومتواصلة على مر السنين، من أجل التصدي لجريمة الاتجار بالبشر، التزامًا منها بتطبيق أحكام ديننا الحنيف التي تحرم جميع هذه الممارسات. وقال: "عملت المملكة على تقوية القوانين التي تهدف للاهتمام بالأطفال، وتوفير أفضل سبل المعيشة لهم، بالإضافة إلى إيجاد أحسن المستويات الصحية، وحمايتهم من كل أنواع العنفوان واستغلال ضعفهم". وأضاف: "هناك العديد من القرارات التي اتخذتها حكومة المملكة، تهدف لعدم عمل الأطفال في عمر صغير، مثل وجود فقرة في نظام العمل تمنع من هم دون سن الـ15 سنة من العمل، وفق المادة 162، التي شددت على أنه لا يجوز تشغيل أي شخص لم يكمل عامه الـ15، مع منع تواجده في مقر العمل، وللوزير أن يرفع هذه السن في بعض الصناعات أو المناطق أو بالنسبة لبعض فئات الأحداث بقرار منه."

وختم "العنزي" بالقول: "قضايا العنف الأسري تعتبر من المشاكل التي تترصد بالمجتمعات؛ كونها تؤدي إلى تدميره على مختلف الأصعدة سواء المجتمعي والثقافي والاقتصادي نتيجة إفراره أشخاصًا غير متوازنين ذاتيًا."

سيرة الضيف
-دكتورة في علم الاجتماع الأسري.
-أخصائي أول مجتمعي في مجالي الإرشاد الزواجي والتدريب الأسري.
-رئيس مجلس إدارة جمعية أسرتنا.



315 إصابة بـ 'كوفيد-19'.. ووفاة 4 وتعافي 349 حالة في 24

ساعة

«الصحة»: نمر بمرحلة حساسة وخطوات اعتماد لقاحات

• كورونا "دقيقة جداً"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 رجب 1442 هـ - 22 فبراير 2021م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2058971>

أكد مساعد وزير الصحة المتحدث باسم الوزارة الدكتور محمد العبدالعالي، توافر اللقاحات المضادة لفايروس كورونا المستجد «كوفيد-19» في المناطق كافة باستيعابية أكبر، معلناً تطعيم 541.411 شخصاً بلقاح كورونا منذ بدء التطعيم وحتى اليوم، مشيراً إلى أن خريطة الإصابات الأسبوعية والمؤشرات الوبائية تشير إلى استمرار رصد ارتفاع إصابات كورونا في بعض المناطق.

أضاف خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس (الأحد) لكشف مستجدات الفايروس واللقاحات في المملكة، حتى الآن لم نصل إلى مرحلة الاطمئنان التام، فالأوضاع في بعض المواقع مقلقة والحذر فيها على أعلى مستوى، والمتابعة دائمة لها حتى نضمن أن يؤدي الالتزام بالإجراءات الاحترازية ثماره في أقرب وقت.

وقال إن منحنى الإصابات المؤكدة يعكس هذا الارتفاع بعد تزايد الإصابات على مدى شهر ونصف منذ الأسبوع الأول من يناير وحتى اليوم، ونحن الآن في مرحلة حساسة ومهمة جداً نتابعها بمزيد من الحذر واليقظة والالتزام، ونأمل في هذه المرحلة أن نشهد استقرار المنحنى ثم انخفاض الإصابات تدريجياً.

وأعلن تسجيل 315 إصابة جديدة بفايروس كورونا المستجد، وتعافي 349 حالة إضافية، ووفاة 4 حالات. ليصل إجمالي حالات الإصابة تراكمياً منذ ظهور أول حالة في المملكة 375.006 حالات، من بينها 2451 حالة نشطة معظمها مستقرة ووضعها الصحي مطمئن، منها 508 حالات حرجة تتلقى الرعاية في العناية المركزة، فيما بلغ إجمالي حالات التعافي 366.094 حالة، وبلغ إجمالي الوفيات 6461 حالة وفاة، وبذلك تبلغ نسبة التعافي من كورونا في المملكة 97.6%، ونسبة الحالات النشطة 0.65%، ونسبة الوفيات 1.7%.

وشدد المتحدث «الصحة» على أهمية الوصول إلى المناعة الفردية ومن بعدها المناعة المجتمعية، مؤكداً ضرورة الاستمرار بالالتزام بالإجراءات الاحترازية لكل من حصل على اللقاح سواء بالجرعة الأولى أو الجرعة الثانية أو الجرعة الأولى الموصى بها بعد التعافي.

ورداً على استفسار عن الفرق بين مراكز «تأكد» و«تطمئن» وأفاد بأن عيادات «تطمئن» هي لمن يعانون من أعراض، ومراكز «تأكد» لمن لديهم مخالطة أو يرغبون بالتأكد من عدم إصابتهم بالفايروس. وحول جودة وفعالية اللقاحات المعتمدة في المملكة، أكد أن الإجراءات والسياسات والخطوات التي تقوم بها الهيئة العامة للغذاء والدواء عالية

المستوى ودقيقة جداً، ولا يمكن للهيئة أن تتنازل عن خطوة واحدة من خطوات التأكد من فاعلية وجودة اللقاحات قبل اعتمادها واجتيازها والسماح بها في المملكة.

وتطرق العبدالعالي إلى الأمراض المتعلقة بالأجهزة التنفسية سواء كانت فيروسية أو ناتجة عن البكتيرية مثل الزكام وغيره من الأمراض التي تتشابه أعراضها مع فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، وقال: «التشابه في الأعراض لا يعني أن الفحص سيتأثر بالفحص المخبري (PCR) عالي الدقة الذي يتم إجراؤه للتأكد من الإصابة من عدمها بفيروس كورونا المستجد. ولكن يجب أن لا نستبعد أن تكون الأعراض لفيروس كورونا المستجد، فالأعراض متشابهة ويصعب التفريق بينها، لذلك من الأولى الحذر والاحتراس والابتعاد عن الآخرين والعزل الاحتياطي، وإجراء الفحص الطبي وزيارة عيادات تظمن وإجراء الفحص المخبري للتأكد مما إذا كان الشخص مصاباً بكورونا المستجد أم لا.

الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

قرار تصحيحي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 10 رجب 1442 هـ - 22 فبراير 2021م

https://www.aleqt.com/2021/02/22/article_2036736.html

عبدالعزیز السويد

حتى الشركات العالمية التي تتعامل مع القطاع الخاص في السعودية وليس لديها مقر إقليمي فيها ستفكر كثيراً بعد إعلان الحكومة السعودية عزمها على إيقاف التعاقدات الحكومية مع أي شركة، أو مؤسسة تجارية أجنبية لها مقر إقليمي في المنطقة في غير المملكة ابتداء من 1/1/2024، رغم أنها مستثناة من هذا القرار الذي حصر في تعاقدات الجهات الحكومية المختلفة، هذا التفكير الذي أتوقعه، له أسباب موضوعية معروفة، السوق السعودية أكبر أسواق المنطقة وأعلىها قدرة شرائية.

والقرار الذي أعلنه مصدر مسؤول الأسبوع الماضي هو قرار تصحيحي جاء في وقت مناسب بعد تجاوز عقبات كثيرة تم التغلب عليها جراء أكبر عملية تطوير وتحديث للأنظمة والبيئة التشريعية، التي في الأغلب ما كان يتعذر بها من قبل المستثمرين الأجانب ووكلائهم، إضافة إلى سرعة الخدمات الحكومية بعد تطور الخدمات الإلكترونية، ولعل البعض يتذكر - على سبيل المثال - كيف كانت صعوبة استخراج تأشيرة زيارة مستثمر أجنبي للبلاد في زمن مضى، وغير هذا كثير من تفاصيل صغيرة وكبيرة وكلها انتهت أو قاربت على ذلك، وإعطاء مهلة للشركات العالمية حتى عام 2024 فيه تقدير زمني كاف لترتيب أوضاعها واتخاذ قراراتها، ومن المتوقع أنها لن تفرط في عميل ضخم مثل الجهات الحكومية السعودية، كما أن هذا القرار سيرفع من فرص زيادة وتمكين المحتوى المحلي وتفضيله في الشراء الحكومي، إضافة إلى استحداث الآلاف من الوظائف للسعوديين وهي الأهداف الرئيسية "الرؤية 2030"، كما أن استحداث مقر رئيسية للشركات العالمية المتعاقد من الجهات الحكومية، سيمكنها من تسهيل إجراءاتها، واستدامة أعمالها واكتشافها فرصاً تزيد من توسعها بتوطين صناعاتها أو خدماتها، خاصة وهي تعمل وسط أهم الأسواق في المنطقة وأكثرها استقراراً، ومثل كل قرار يصدر من السعودية.

حاول البعض في منصات التواصل استغلال هذا القرار للتشويش على افتراض أن إمارة دبي ستكون من المتضررين من هذا القرار، وسوء الطوية والقصد في هذا الاستغلال لا تغيب عن الفطن، والحقيقة أن القرار سيكون مفيداً للاقتصاد السعودي، وستعكس هذه الاستفادة على مختلف دول الجوار وفي مقدمتها دولة الإمارات بحكم العلاقة المتينة التي تجمعها بالسعودية.

سلامة مجتمعنا أولى

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 رجب ثاني 1442 هـ - 22 فبراير 2021 م

<https://www.alriyadh.com/1871120>

عبدالله صادق دحلان

لا نسمح بالمحتوى الذي يشجع أو يروج أو يدعو إلى السلوكيات الخطيرة أو الجنسية أو غير اللائقة، نحن فخورون بمجتمعنا المزدهر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحديداً في المملكة.. هذا تعليق على ما طرحته في هذه الزاوية الأسبوع الماضي، بخصوص تطبيق "تك توك" وحرصاً من إدارة التطبيق بما تم نشره، تواصلت معي أ. رامي زيدان رئيس قسم المحتوى والإبداع في "تك توك"، وعبر عن تقبلهم للملاحظات والانتقادات التي طرحتها، وأكدوا حرصهم على الجمهور في السعودية على وجه الخصوص واحترام خصوصياته وتقاليده المجتمعية، وأنهم لا يرضون مطلقاً ببعض الإساءات التي ظهرت من التطبيق، كون إجراءاتهم صارمة بمتابعة أي سلوكيات غير لائقة أو غير مناسبة، وجاء في البيان الخاص بجريدة "الرياض" ما يلي: "باعتبارنا منصة رائدة للتعبير الإبداعي، فإن مسؤوليتنا لا تتوقف عند وضع السياسات والإجراءات المناسبة، بل نعمل بلا كلل على تثقيف مستخدمينا حول ميزات السلامة التي نوفرها، وأهمية الرفاهية الرقمية وكيف يكونون مواطنين رقميين مسؤولين.

ولهذا السبب أطلقنا مؤخرًا حملة "كن أمنًا.. كن سعيدًا" احتفالاً بيوم الإنترنت الآمن، وقمنا بإطلاق برنامج سفير السلامة. كما عملنا طوال فترة الجائحة مع هيئات الصحة العالمية والمحلية مثل منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحد من المعلومات الخاطئة حول الفيروس وتشجيع مستخدمينا على البقاء بأمان.

إن أولويتنا في تيك توك هي سلامة مجتمعنا، ولا نسمح بالمحتوى الذي يشجع أو يروج أو يدعو إلى السلوكيات الخطيرة أو الجنسية أو غير اللائقة. وتستند سياسات الإشراف لدينا إلى إرشاداتنا المجتمعية العالمية والتي تمثل مدونة سلوك مشتركة على منصتنا، كما تأخذ في عين الاعتبار القوانين والمعايير المحلية.

تتم إزالة أي محتوى ينتهك إرشاداتنا، كما أن فريق الإشراف لدينا يقوم بتعليق أو حظر الحسابات المتورطة في الانتهاكات الجسيمة أو المتكررة. كما أننا نوفر أيضًا ضوابط ومصادر قوية لسلامة المراهقين والعائلات على منصتنا، ونواصل دائماً تطوير سياساتنا وإجراءات الحماية في إطار التزامنا التام تجاه مجتمعنا.

نحن فخورين جداً بمجتمعنا المزدهر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحديداً في المملكة، حيث رأينا المستخدمين يتقدمون لمشاركة المحتوى التعليمي والتثقيفي بطريقة إبداعية وجذابة."

وتعليقاً على هذا البيان من التطبيق المهم في وسائل التواصل الاجتماعي وما لمستته من خلال اجتماعي مع الأستاذ رامي، طلبت من "تك توك" تكثيف حملات التوعية بمختلف الوسائل كون لديهم الاحترازات الخاصة بمعالجة السلوكيات المرفوضة اجتماعياً، ولكن أحيانا هناك قصور في إيصال المعلومة، وهذا في الوقت لا يعطي الفرصة للتطبيق للمتابعة المستمرة لبعض ما يبث من خلاله أو يتم استغلاله، خصوصاً فيما يخص مجتمعنا السعودي حيث ذكروا لي أن من أهم ثلاث دول عربياً في نسبة التفاعل وأيضا بروز المواهب فيه، بالإمكان من خلال التوعية والتعاون ما بين التطبيقات العالمية والأجهزة الرسمية المعنية لدينا أن نحافظ على سلامة مجتمعنا، وأيضاً أن نكون جزءاً مهماً من العالم من حولنا وهذا هو المهم، وهو ما أشرت له مع تمنياتي لمجتمعنا وأطفالنا بالسلامة، والشكر لإدارة "تك توك" لتفاعلهم السريع مع ما تم طرحه وتناوله هنا بالرياض.



كاريكاتير

الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية
المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 10 رجب 1442 هـ - 22
فبراير 2021 م

https://www.aleqt.com/2021/02/22/article_2036881.html



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
10 رجب 1442 هـ - 22 فبراير
2021 م

<https://www.al-madina.com/article/719567>